

تقرير بعنوان

أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقاتها على رسالة:
الأثر الاقتصادي لمشاريع التخصيص على الاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات
دراسة تطبيقية على قطاعات مختارة في إطار رؤية 2030

إعداد الطالب/

زياد عبدالله العساف

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

1 . المقدمة:

تعد أخلاقيات البحث العلمي من الموضوعات الأساسية التي ينبغي أن يلم بها طالب الماجستير؛ لأنها تمثل الإطار القيمي والمنهجي الذي يوجه الباحث في جميع مراحل البحث، بدءًا من اختيار الموضوع، وصياغة المشكلة، وبناء الإطار النظري، وجمع البيانات، وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج والتوصيات. فالبحث العلمي لا تكتمل قيمته بمجرد اتباع خطوات منهجية منظمة، بل لا بد أن يقوم على الصدق، والنزاهة، والموضوعية، واحترام حقوق الآخرين، وتوثيق المصادر، وحماية المشاركين من أي ضرر محتمل.

ويقصد بأخلاقيات البحث العلمي مجموعة المبادئ والمعايير التي تضبط سلوك الباحث عند إنتاج المعرفة العلمية، وتحدد له ما ينبغي فعله وما يجب تجنبه أثناء التعامل مع الأفكار، والمصادر، والبيانات، والمشاركين، والنتائج. فهي تشمل الأمانة العلمية، وتجنب الانتحال، والالتزام بالسرية، والحصول على الموافقة المستنيرة، وتجنب التحيز، وعدم تزوير البيانات أو تلفيقها. ويؤكد Resnik أن أخلاقيات البحث تساعد الباحثين على فهم المعايير الأخلاقية، وتدعم اتخاذ القرارات السليمة، وتحد من الانحرافات البحثية الناتجة عن الجهل أو ضعف الوعي الأخلاقي (Resnik, n.d.).

وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي في مرحلة الدراسات العليا، ولا سيما في البحوث الإدارية والاقتصادية، لأن الباحث غالبًا ما يتعامل مع بيانات مؤسسية أو آراء مشاركين أو مؤشرات لها علاقة بصنع القرار. وفي مثل هذه البحوث قد يترتب على النتائج توصيات تمس جهات حكومية أو قطاعات اقتصادية أو سياسات عامة؛ لذلك لا بد أن يكون الباحث حذرًا في جمع البيانات وتحليلها وعرضها، وأن يميز بين البيانات الواقعية، والتقديرات، والآراء الشخصية، والاستنتاجات العلمية.

ويهدف هذا التقرير إلى بيان مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها ومبادئها الأساسية، وتحليل أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحث، مع توضيح دور القواعد واللوائح المنظمة للعمل البحثي، ثم تطبيق هذه المبادئ على موضوع الرسالة البحثية: "الأثر الاقتصادي لمشاريع التخصيص على الاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات: دراسة تطبيقية على قطاعات مختارة في إطار رؤية 2030". ويأتي هذا التطبيق ليبين أن أخلاقيات البحث ليست مجرد عرض نظري، بل هي إجراءات عملية يجب أن تظهر في تصميم الدراسة، واختيار العينة، وجمع البيانات، وإجراء المقابلات، وحفظ البيانات، وتحليل النتائج.

2 . أهمية أخلاقيات البحث العلمي:

تمثل أخلاقيات البحث العلمي أساسًا لجودة المعرفة ومصداقية النتائج. فالبحث غير الأخلاقي قد يبدو منظمًا من حيث الشكل، لكنه يفقد قيمته إذا بني على بيانات مزورة، أو أفكار منقولة دون توثيق، أو نتائج منحازة. ولهذا فإن الالتزام بالأخلاقيات ليس أمرًا إضافيًا، بل هو جزء من صميم المنهج العلمي.

2.1 تعزيز مصداقية البحث:

تسهم الأخلاقيات في تعزيز مصداقية البحث؛ لأن القارئ أو المشرف أو لجنة المناقشة لا يتقنون في النتائج إلا إذا كانت مبنية على بيانات صحيحة، وتحليل موضوعي، وتوثيق دقيق. فعندما يصرح الباحث بمصادر بياناته، وحدود دراسته، وطريقة جمعه للمعلومات، يصبح البحث أكثر قابلية للمراجعة

والتحقق. أما إذا أخفى الباحث مصادره، أو عدل بياناته، أو حذف النتائج التي لا تناسب فرضياته، فإن البحث يفقد صدقه العلمي.

وفي موضوع الرسالة الحالية، تتضح أهمية المصادقية لأن البحث يقيس أثر مشاريع التخصيص على الاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات. وهذه مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية وإدارية مهمة، وقد يستفيد منها صناع القرار أو الباحثون أو المستثمرون. لذلك يجب أن تعرض النتائج كما هي، سواء أظهرت أثرًا قويًا للتخصيص أو أثرًا محدودًا أو متفوقًا بين القطاعات.

2.2 حماية المشاركين والمجتمع:

كثير من البحوث الإدارية تعتمد على مشاركين يقدمون آراءهم أو خبراتهم أو تقييماتهم. وقد تتضمن هذه الآراء معلومات حساسة عن جهات العمل، أو العقود، أو جودة الخدمات، أو أثر السياسات العامة. لذلك فإن حماية المشاركين من الضرر تعد من أهم وظائف أخلاقيات البحث. وقد أكد تقرير بلمونت على ثلاثة مبادئ رئيسية في البحوث التي تشمل البشر: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

وفي الدراسة الحالية، قد يشارك بعض الخبراء أو العاملين في جهات حكومية أو شركات خاصة أو قطاعات مرتبطة بالتخصيص. وقد يقدمون آراء حول جودة الخدمات أو أثر التخصيص على الوظائف أو تحديات العقود. ولهذا يجب ضمان سرية آرائهم وعدم استخدام إجاباتهم بطريقة قد تضر بهم أو بجهاتهم.

2.3 دعم جودة القرارات المبنية على البحث:

البحوث العلمية، خاصة في مجالات الإدارة والاقتصاد والسياسات العامة، قد تسهم في تحسين القرارات. فإذا كان البحث أخلاقيًا ومنهجيًا، فإنه يقدم نتائج موثوقة تساعد في تطوير السياسات. أما إذا كان البحث منحازًا أو مبنيًا على بيانات غير دقيقة، فقد يؤدي إلى توصيات خاطئة.

وفي رسالة الأثر الاقتصادي لمشاريع التخصيص، قد تؤثر النتائج في فهم العلاقة بين التخصيص والاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات. لذلك فإن أي خطأ أخلاقي في جمع البيانات أو تحليلها قد يؤدي إلى صورة غير دقيقة عن أثر التخصيص في القطاعات المختارة.

2.4 تعزيز الثقة في الجامعات والبحث العلمي:

كلما التزم الباحثون بالأخلاقيات، زادت ثقة المجتمع في الجامعات والدراسات العليا. أما انتشار الانتحال أو التزوير أو المراجع الوهمية، فيضعف الثقة في البحث الأكاديمي. ولهذا تشدد الجامعات على أصالة الأعمال العلمية، ونسبة التشابه، والتوثيق، ومراجعة أدوات البحث، والحصول على الموافقات اللازمة قبل جمع البيانات.

2.5 تكوين شخصية الباحث المسؤول:

في مرحلة الماجستير، لا يكتسب الطالب مهارة كتابة البحث فقط، بل يتدرب على بناء شخصية الباحث المسؤول. فالأمانة في الاقتباس، والدقة في تحليل البيانات، واحترام حقوق المشاركين، والإفصاح عن حدود الدراسة، كلها ممارسات تبني لدى الطالب وعيًا بحثيًا يستمر معه في عمله الأكاديمي والمهني.

3. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي:

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تكون حاضرة في جميع مراحل البحث. وفيما يأتي عرض لأهم هذه المبادئ مع أمثلة تطبيقية مرتبطة بموضوع الرسالة.

3.1 الأمانة العلمية:

تعني الأمانة العلمية أن ينسب الباحث الأفكار والمعلومات والبيانات إلى أصحابها، وأن يميز بين ما توصل إليه بنفسه وما نقله من مصادر أخرى. وتشمل الأمانة العلمية توثيق الاقتباسات، وتجنب الانتحال، وعدم استخدام مراجع غير حقيقية، وعدم عرض البيانات الافتراضية على أنها بيانات واقعية.

مثال تطبيقي: إذا استخدم الباحث بيانات من رؤية السعودية 2030 أو المركز الوطني للتخصيص حول مشاريع التخصيص أو قيمة الاستثمارات أو عدد القطاعات، فيجب عليه توثيق هذه البيانات بوضوح في المتن وقائمة المراجع. كما يجب عدم نقل نصوص من تقارير رسمية أو دراسات سابقة دون إشارة للمصدر.

3.2 النزاهة:

النزاهة تعني التزام الباحث بالصدق والاستقامة في تنفيذ البحث، وعدم تغيير النتائج أو تكييفها لخدمة رأي مسبق. وتشمل النزاهة الإفصاح عن أي تضارب مصالح، وعدم استغلال المشاركين، وعدم إخفاء النتائج المخالفة لتوقعات الباحث. ويؤكد بيان سنغافورة للنزاهة البحثية أن الباحثين مسؤولون عن موثوقية أبحاثهم، وأن عليهم استخدام مناهج مناسبة، وتحليل الأدلة نقدياً، وعرض النتائج بموضوعية.

مثال تطبيقي: إذا أظهرت النتائج أن أثر التخصيص في جذب الاستثمار الخاص أقوى من أثره في خلق الوظائف، فلا يجوز للباحث المبالغة في أثر التوظيف حتى تبدو جميع الفرضيات مدعومة بنفس الدرجة. بل يجب عرض التفاوت وتفسيره علمياً.

3.3 الموضوعية:

تعني الموضوعية أن يعتمد الباحث على البيانات والأدلة، لا على الانطباعات الشخصية أو المواقف المسبقة. ولا تعني الموضوعية أن يخلو الباحث من الرأي، لكنها تعني أن يكون رأيه تابعاً للبيانات لا سابقاً عليها.

مثال تطبيقي: قد يكون لدى بعض الباحثين اتجاه مؤيد للتخصيص أو متحفظ عليه. لكن في الدراسة الحالية يجب أن يكون الهدف هو قياس الأثر الاقتصادي للتخصيص، لا الدفاع عنه ولا رفضه. فإذا أظهرت البيانات أثراً إيجابياً في قطاع معين وأثراً محدوداً في قطاع آخر، فيجب عرض ذلك بوضوح.

3.4 السرية:

السرية تعني حماية بيانات المشاركين وعدم كشف هوياتهم أو أقوالهم بطريقة تسمح بالتعرف عليهم. وهي مبدأ مهم في البحوث التي تعتمد على الاستبانات والمقابلات. وتشمل السرية عدم نشر أسماء المشاركين، وعدم ذكر جهات عملهم إذا كان ذلك قد يكشف هويتهم، وحفظ البيانات في ملفات آمنة.

مثال تطبيقي: عند إجراء مقابلات مع خبراء في مشاريع التخصيص، يمكن الإشارة إليهم بعبارات مثل: "خبير في قطاع النقل"، أو "مختص في السياسات العامة"، أو "مشارك رقم 1"، بدلاً من ذكر أسمائهم أو مناصبهم.

3.5 الموافقة المستنيرة:

تعني الموافقة المستنيرة أن يشارك الفرد في الدراسة بعد أن يعرف هدفها، وطبيعة مشاركته، وحقوقه، وطريقة استخدام البيانات، والمخاطر المحتملة. ويجب أن تكون المشاركة طوعية، دون ضغط أو إلزام.

مثال تطبيقي: قبل تعبئة الاستبانة الخاصة برسالة التخصيص، يجب أن يقرأ المشاركون فقرة توضح أن الدراسة لأغراض علمية، وأن المشاركة اختيارية، وأن الإجابات سرية، وأنه يستطيع الانسحاب أو عدم الإجابة عن أي سؤال.

3.6 العدالة:

تعني العدالة أن يكون اختيار المشاركين أو المشروعات أو القطاعات بطريقة منصفة ومنهجية، لا بطريقة انتقائية تخدم نتيجة معينة. كما تعني عدم تحميل فئة معينة عبء المشاركة دون مبرر علمي.

مثال تطبيقي: إذا كانت الرسالة ستقارن بين قطاعات مختارة، فيجب أن يكون اختيار هذه القطاعات مبنياً على معايير واضحة مثل توافر البيانات، ووجود مشاريع تخصيص فعلية، وقابلية قياس الأثر، وليس لمجرد أن قطاعاً معيناً يعطي نتائج أفضل من غيره.

3.7 عدم الإضرار:

يعني هذا المبدأ أن يسعى الباحث إلى تقليل أي ضرر محتمل قد يقع على المشاركين أو الجهات أو المجتمع. وقد لا يكون الضرر جسدياً في البحوث الإدارية، لكنه قد يكون وظيفياً أو مهنيًا أو اجتماعيًا، خاصة إذا كشفت الدراسة آراء المشاركين حول جهاتهم أو سياساتهم.

مثال تطبيقي: لا ينبغي أن تتضمن المقابلات أسئلة تطلب من المشاركون كشف معلومات سرية عن عقود التخصيص أو ذكر أسماء أشخاص أو جهات بطريقة قد تسبب إشكالات مهنية.

جدول رقم (1): المبادئ الأخلاقية وتطبيقاتها في موضوع الرسالة

المبدأ الأخلاقي	المقصود به	تطبيقه في رسالة مشاريع التخصيص
الأمانة العلمية	توثيق الأفكار والبيانات والمصادر	توثيق تقارير رؤية 2030 والمركز الوطني للتخصيص والدراسات السابقة
النزاهة	عرض النتائج بصدق دون تحريف	عدم تغيير نتائج الاستثمار أو التوظيف أو جودة الخدمات لتناسب الفرضيات
الموضوعية	الاعتماد على الأدلة لا المواقف الشخصية	قياس أثر التخصيص دون موقف مسبق مؤيد أو معارض
السرية	حماية هوية المشاركين	ترميز المشاركين في المقابلات وعدم ذكر أسمائهم

المبدأ الأخلاقي	المقصود به	تطبيقه في رسالة مشاريع التخصيص
الموافقة المستنيرة	مشاركة طوعية مبنية على معرفة هدف البحث	وضع فقرة موافقة في بداية الاستبانة والمقابلة
العدالة	اختيار العينة والقطاعات بمعايير واضحة	اختيار القطاعات حسب توافر البيانات وقابلية القياس
عدم الإضرار	تقليل المخاطر المهنية أو المؤسسية	تجنب نشر معلومات حساسة أو غير مصرح بها

4 . القضايا الأخلاقية في البحث العلمي:

رغم وضوح المبادئ الأخلاقية، قد يقع الباحث في ممارسات تضعف قيمة البحث وتضر بمصداقيته. وفيما يأتي أبرز القضايا الأخلاقية التي يجب على طالب الماجستير الحذر منها.

4.1 الانتحال العلمي:

الانتحال هو استخدام أفكار أو كلمات أو نتائج الآخرين دون الإشارة إلى المصدر. وقد يكون الانتحال مباشرًا بنسخ النص كما هو، أو غير مباشر بإعادة صياغة الفكرة دون توثيق. ويعد الانتحال من أخطر صور سوء السلوك البحثي لأنه يعتدي على الملكية الفكرية ويضلل القارئ.

مثال تطبيقي: إذا نقل الباحث تعريف التخصيص أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص من تقرير رسمي أو دراسة سابقة دون توثيق، فهذا يعد انتحالًا، حتى لو عدل بعض الكلمات.

4.2 تزوير البيانات:

تزوير البيانات يعني تغيير البيانات الحقيقية، أو حذف بعض النتائج، أو تعديل الأرقام حتى تبدو النتائج متوافقة مع فرضيات الباحث. ويعرف مكتب النزاهة البحثية الأمريكي سوء السلوك البحثي بأنه يشمل التلفيق والتزوير والانتحال في اقتراح البحث أو تنفيذه أو مراجعته أو عرض نتائجه (Office of Research Integrity, n.d.).

مثال تطبيقي: إذا حصل الباحث على نتائج تشير إلى أن أثر التخصيص في التوظيف ضعيف في قطاع معين، فلا يجوز له حذف هذا القطاع من التحليل دون مبرر علمي حتى تبدو النتائج أقوى.

4.3 تلفيق البيانات:

التلفيق يعني اختراع بيانات أو نتائج غير موجودة أصلًا. وهو أخطر من التزوير، لأنه يجعل البحث مبنياً على واقع غير صحيح.

مثال تطبيقي: إذا كتب الباحث أنه أجرى مقابلات مع 15 خبيرًا، بينما لم يجر إلا 8 مقابلات فقط، ثم أضاف آراء وهمية لإكمال العدد، فهذا تلفيق للبيانات وإخلال جسيم بالأمانة العلمية.

4.4 التحيز:

التحيز هو تأثير الباحث بقناعاته أو مصلحته أو علاقته بالجهات محل الدراسة، بما يؤدي إلى تفسير غير موضوعي للنتائج. وقد يكون التحيز مقصوداً أو غير مقصود.

مثال تطبيقي: إذا كان الباحث يعمل في جهة مرتبطة بمشاريع التخصيص، فقد يميل إلى عرض نتائج إيجابية عن هذه الجهة أو التقليل من التحديات. لذلك يجب عليه الإفصاح عن أي علاقة مؤسسية قد تؤثر في حياته.

4.5 انتهاك الخصوصية:

انتهاك الخصوصية يحدث عندما يجمع الباحث معلومات لا يحتاج إليها، أو يكشف هوية المشاركين، أو يستخدم البيانات في غير الغرض الذي جمعت من أجله.

مثال تطبيقي: إذا طلب الباحث من المشاركين ذكر أسمائهم وجهات عملهم الدقيقة في استبانة تتضمن تقييمًا لمشاريع التخصيص، فقد يعرضهم ذلك للحرج أو الضرر المهني. والأفضل الاكتفاء ببيانات عامة مثل نوع القطاع أو سنوات الخبرة.

4.6 تضارب المصالح:

تضارب المصالح يحدث عندما تكون للباحث مصلحة شخصية أو مالية أو وظيفية قد تؤثر في حياته. ولا يعني وجود تضارب مصالح بالضرورة بطلان البحث، لكنه يتطلب الإفصاح والشفافية.

مثال تطبيقي: إذا كان الباحث يعمل في شركة استشارية لها علاقة بمشاريع التخصيص، فعليه أن يوضح ذلك، وأن يبين أن الدراسة أكاديمية مستقلة، وأن البيانات لن تستخدم لخدمة جهة معينة.

4.7 سوء استخدام الذكاء الاصطناعي:

قد يستخدم بعض الطلاب أدوات الذكاء الاصطناعي في الصياغة أو التلخيص أو تنظيم الأفكار. وهذا الاستخدام قد يكون مفيداً إذا كان تحت إشراف الباحث ومراجعته، لكنه يصبح مشكلة أخلاقية إذا اعتمد الطالب على معلومات غير موثقة، أو مراجع وهمية، أو نصوص لم يتحقق منها.

مثال تطبيقي: إذا طلب الباحث من أداة ذكاء اصطناعي إعداد مراجع عن التخصيص، ثم وضعها في قائمة المراجع دون التأكد من وجودها، فهذا خطأ منهجي وأخلاقي.

جدول رقم (2): القضايا الأخلاقية وأثرها على البحث

القضية الأخلاقية	صورتها	أثرها على البحث
الانتحال	استخدام أفكار أو نصوص دون توثيق	فقدان الأمانة العلمية
تزوير البيانات	تغيير النتائج أو حذف بعضها دون مبرر	نتائج مضللة
تلفيق البيانات	اختراع بيانات أو مقابلات غير حقيقية	انهيار مصداقية البحث
التحيز	تفسير النتائج وفق رغبة الباحث	ضعف الموضوعية

القضية الأخلاقية	صورتها	أثرها على البحث
انتهاك الخصوصية	كشف هوية المشاركين أو جهاتهم	ضرر مهني أو اجتماعي
تضارب المصالح	وجود مصلحة تؤثر في الحياد	ضعف الثقة في النتائج
سوء استخدام الذكاء الاصطناعي	مراجع وهمية أو معلومات غير محققة	خلل في التوثيق والأصالة

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث:

لا يكفي أن يعتمد البحث على وعي الباحث وحده، بل توجد قواعد ولوائح ومؤسسات تنظم العمل البحثي وتساعد في حماية المشاركين وضمان النزاهة.

5.1 لجان أخلاقيات البحث IRB :

لجان أخلاقيات البحث، أو ما يعرف غالبًا باسم Institutional Review Board ، هي لجان تراجع البحوث التي تشمل مشاركين بشريين للتأكد من سلامة الإجراءات الأخلاقية. وتتنظر هذه اللجان عادة في هدف الدراسة، وطريقة اختيار المشاركين، ونموذج الموافقة المستنيرة، وحماية السرية، ودرجة المخاطر، وطريقة حفظ البيانات.

وفي الدراسات الإدارية، قد يظن الباحث أن موافقة لجنة الأخلاقيات غير مهمة لأن البحث لا يتضمن تجارب طبية. غير أن هذا الظن غير دقيق؛ لأن البحوث الإدارية قد تتعامل مع بيانات حساسة، أو موظفين، أو تقييمات مؤسسية. ولذلك فإن مراجعة لجنة الأخلاقيات تساعد على تقليل المخاطر وتحسين جودة البحث.

5.2 المعايير الدولية:

من أهم الوثائق الدولية في أخلاقيات البحث تقرير بلمونت، الذي يركز على احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة، ويطبق هذه المبادئ على الموافقة المستنيرة، وتقييم المخاطر والفوائد، والاختيار العادل للمشاركين (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

كما يؤكد بيان سنغافورة للنزاهة البحثية على مسؤولية الباحثين عن موثوقية أبحاثهم، والالتزام بالأنظمة، واستخدام مناهج مناسبة، وحفظ السجلات، وعرض النتائج بموضوعية (World Conference on Research Integrity, 2010).

أما دليل APA فيعد من أهم المراجع المعتمدة في التوثيق والكتابة العلمية في العلوم الاجتماعية والإدارية. ولا يقتصر دوره على ترتيب المراجع، بل يساهم في ضبط الأمانة العلمية من خلال توضيح مصادر الأفكار، وتمكين القارئ من الرجوع إلى المصدر الأصلي (American Psychological Association, 2020).

5.3 اللوائح الوطنية والمؤسسية:

في السياق السعودي، توجد جهات تعنى بأخلاقيات البحث، ومنها اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، التي تضع المعايير وتشرف على أخلاقيات البحوث ذات الصلة بالمخلوقات الحية والإنسان. ورغم أن رسالة التخصيص ذات طابع إداري واقتصادي، إلا أن المبادئ العامة المتعلقة بالموافقة، والسرية، وعدم الإضرار، واحترام المشاركين، تظل مهمة في أي بحث يتعامل مع الإنسان أو بياناته.

كما يجب على طالب الماجستير الالتزام بلوائح الجامعة التي ينتمي إليها، وخاصة ما يتعلق بنسبة التشابه، وأسلوب التوثيق، ومراجعة أدوات الدراسة، والحصول على الموافقات اللازمة قبل توزيع الاستبانة أو إجراء المقابلات.

6. التطبيق العملي على موضوع الرسالة:

يمثل هذا الجزء الجانب الأهم في التقرير، لأنه يطبق مبادئ أخلاقيات البحث العلمي على موضوع الرسالة الفعلي: "الأثر الاقتصادي لمشاريع التخصيص على الاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات: دراسة تطبيقية على قطاعات مختارة في إطار رؤية 2030".

وتهدف الرسالة إلى قياس أثر مشاريع التخصيص في المملكة العربية السعودية على ثلاثة أبعاد رئيسية: الاستثمار الخاص، وخلق الوظائف، وتحسين جودة الخدمات. كما تستند إلى إطار رؤية السعودية 2030 التي تستهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتحسين جودة الخدمات، وإلى برنامج التخصيص بوصفه أحد أدوات تحقيق هذه المستهدفات (رؤية السعودية 2030، 2016؛ المركز الوطني للتخصيص، 2023).

6.1 طبيعة الدراسة من الناحية الأخلاقية:

تجمع الدراسة بين البيانات الكمية والبيانات الكيفية. ففي الجانب الكمي، ستعتمد على مؤشرات مثل قيمة الاستثمارات الخاصة، وعدد الوظائف، ومؤشرات جودة الخدمات. وفي الجانب الكيفي، ستعتمد على آراء خبراء ومختصين ومسؤولين من خلال مقابلات شبه مقننة. كما قد تستخدم استبانة موجهة إلى القيادات والمختصين والعاملين في الجهات ذات العلاقة بمشاريع التخصيص.

وهذه الطبيعة المختلطة تفرض على الباحث مسؤوليات أخلاقية متعددة؛ فهو مسؤول عن دقة البيانات الثانوية، وعن سرية المشاركين في الاستبانة، وعن حماية آراء الخبراء في المقابلات، وعن عرض النتائج دون تحيز.

6.2 أخلاقيات جمع البيانات الثانوية:

ستعتمد الدراسة على بيانات رسمية منشورة من جهات مثل المركز الوطني للتخصيص، ووثائق رؤية السعودية 2030، والتقارير الحكومية، والتقارير الدولية. ويجب على الباحث عند استخدام هذه البيانات الالتزام بما يأتي:

أولاً: توثيق مصدر كل رقم أو مؤشر. فلا يجوز ذكر قيمة استثمارات أو عدد مشاريع أو مؤشرات جودة دون الإشارة إلى المصدر.

ثانياً: عدم الخلط بين البيانات الرسمية والبيانات الافتراضية. فإذا استخدم الباحث بيانات افتراضية في مرحلة بناء النموذج أو التدريب على التحليل، فيجب أن يصرح بذلك بوضوح.

ثالثاً: استخدام أحدث البيانات المتاحة، خاصة أن الرسالة تغطي فترة تمتد من 2016 إلى 2025. لذلك يجب أن يوضح الباحث سنة كل مؤشر ومصدره.

رابعاً: عدم انتقاء البيانات التي تؤيد الفرضيات فقط. فإذا كانت بعض البيانات تشير إلى أثر إيجابي للتخصيص، وبعضها يشير إلى أثر محدود أو متفاوت، فيجب عرضها جميعاً وتحليلها بموضوعية.

6.3 أخلاقيات اختيار القطاعات والمشروعات:

تقترح الرسالة التطبيق على قطاعات مختارة مثل النقل والخدمات اللوجستية، والصحة، والبيئة والمياه والزراعة. ويجب أن يكون اختيار هذه القطاعات قائماً على مبررات علمية، مثل وجود مشاريع تخصيص فعلية، وتوافر بيانات قابلة للقياس، وإمكانية المقارنة بين القطاعات.

كما يجب أن يكون اختيار مشروعات التخصيص داخل كل قطاع قائماً على معايير واضحة، لا على رغبة الباحث في إظهار نتائج معينة. ومن المعايير الأخلاقية والمنهجية المناسبة: توافر البيانات، وضوح تاريخ المشروع، وجود مؤشرات للاستثمار أو التوظيف أو جودة الخدمة، وإمكانية المقارنة قبل وبعد تنفيذ المشروع.

6.4 الموافقة المستنيرة في الاستبانة:

إذا استخدم الباحث استبانة موجهة للمختصين أو العاملين أو القيادات، فيجب وضع فقرة موافقة مستنيرة في بداية الاستبانة. ويمكن صياغتها كما يأتي:

"تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الاقتصادي لمشاريع التخصيص على الاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات في قطاعات مختارة بالمملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030. مشاركتكم في هذه الدراسة اختيارية تماماً، وستستخدم إجاباتكم لأغراض البحث العلمي فقط. كما ستعامل جميع البيانات بسرية تامة، ولن يطلب منكم ذكر الاسم أو أي معلومة تكشف هويتكم. ويحق لكم عدم الإجابة عن أي سؤال أو الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. وبالاستمرار في تعبئة الاستبانة، فإنكم توافقون على المشاركة في هذه الدراسة".

وتحقق هذه الفقرة متطلبات أخلاقية مهمة، مثل توضيح هدف البحث، وبيان طوعية المشاركة، وضمان السرية، ومنح المشارك الحق في الانسحاب.

6.5 سرية المشاركين في الاستبانة:

يجب ألا يطلب الباحث من المشاركين بيانات تكشف هويتهم بشكل مباشر، مثل الاسم، أو الرقم الوظيفي، أو البريد الرسمي، إلا إذا كانت هناك ضرورة علمية واضحة وبموافقة صريحة. ومن الأفضل استخدام بيانات عامة مثل: القطاع، نوع الجهة، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، أو طبيعة العلاقة بمشاريع التخصيص.

كما يجب أن تصاغ البيانات الديموغرافية بطريقة لا تسمح بتحديد هوية المشارك. فمثلاً، بدلاً من طلب اسم الجهة بدقة، يمكن سؤال المشارك عن نوع الجهة: حكومية، خاصة، استشارية، تنظيمية. وبدلاً من طلب المسمى الوظيفي الدقيق، يمكن استخدام فئات عامة مثل: قيادي، مختص، موظف فني، مستشار.

6.6 أخلاقيات إجراء المقابلات:

تعد المقابلات شبه المقننة من الأدوات المهمة في الرسالة، لأنها تساعد في تفسير النتائج الكمية وفهم العوامل التنظيمية والمؤسسية التي تعزز أو تحد من أثر التخصيص. ويجب أن تجرى هذه المقابلات وفق ضوابط أخلاقية واضحة.

أولاً: يجب أن يوضح الباحث للمشارك هدف المقابلة وموضوعاتها العامة قبل البدء.

ثانياً: يجب الحصول على موافقة المشارك إذا أراد الباحث تسجيل المقابلة صوتياً أو كتابياً. وإذا رفض المشارك التسجيل، فيكتفي الباحث بتدوين الملاحظات.

ثالثاً: يجب ألا يطلب الباحث من المشارك إفشاء معلومات سرية عن عقود أو جهات أو شركات. وإذا ذكر المشارك أن معلومة معينة غير قابلة للنشر، فعلى الباحث احترام ذلك.

رابعاً: يجب ترميز المشاركين في عرض النتائج، مثل: "المشارك 1"، "خبير في قطاع الصحة"، "مختص في التخصيص"، دون ذكر الاسم أو المنصب إذا كان ذلك قد يكشف الهوية.

خامساً: يجب نقل آراء المشاركين بأمانة، وعدم إخراج العبارات من سياقها أو استخدامها لدعم نتيجة مسبقة.

6.7 الموضوعية في تحليل أثر التخصيص:

يجب أن يلتزم الباحث بالموضوعية عند تحليل أثر التخصيص. فقد تظهر النتائج أن التخصيص أسهم في جذب استثمارات خاصة، لكنه لم يحقق الأثر نفسه في خلق الوظائف، أو أن جودة الخدمات تحسنت في قطاع أكثر من قطاع آخر. وهذه النتائج لا ينبغي إخفاؤها أو تعديلها، بل يجب تحليلها وتفسيرها.

وعلى الباحث أن يميز بين الارتباط والسببية. فإذا وجدت علاقة بين مشاريع التخصيص وزيادة الاستثمار، فهذا لا يعني دائماً أن التخصيص وحده هو السبب؛ فقد توجد عوامل أخرى مثل نمو القطاع، أو الدعم الحكومي، أو تحسن البيئة التنظيمية، أو زيادة الطلب على الخدمة. لذلك يجب استخدام أدوات تحليل مناسبة، والاعتراف بحدود الدراسة.

6.8 التعامل مع المخاطر المحتملة:

رغم أن الدراسة لا تتضمن مخاطر جسدية، إلا أنها قد تتضمن مخاطر مهنية أو مؤسسية. فقد يخشى بعض المشاركين من أن تؤثر آراؤهم على علاقتهم بجهاتهم أو قطاعاتهم، خاصة إذا تحدثوا عن جودة الخدمات أو تحديات التخصيص أو أثره على الوظائف. لذلك يجب تقليل هذه المخاطر من خلال السرية، والترميز، وعدم ذكر معلومات تعريفية، وعدم نشر أي اقتباس قد يكشف هوية المشارك.

كما يجب أن يتجنب الباحث الأسئلة المباشرة التي تطلب من المشارك اتهام جهة معينة أو شخص معين. وبدلاً من ذلك، يمكن صياغة الأسئلة بطريقة عامة، مثل: "ما أبرز التحديات التنظيمية التي قد تحد من أثر مشاريع التخصيص؟" أو "ما العوامل التي تساعد على تحسين جودة الخدمات بعد التخصيص؟".

6.9 تضارب المصالح في موضوع الرسالة:

قد يظهر تضارب مصالح إذا كان الباحث يعمل في جهة مرتبطة بمشاريع التخصيص، أو له علاقة بجهة حكومية أو شركة خاصة تدخل ضمن نطاق الدراسة. وفي هذه الحالة يجب عليه الإفصاح عن ذلك في حدود الدراسة أو الاعتبارات الأخلاقية، وأن يوضح أن الدراسة أكاديمية مستقلة.

كما يجب ألا يستخدم الباحث منصبه أو علاقاته للحصول على إجابات من مشاركين بطريقة تشعرهم بالإلزام. فإذا كان الباحث يعرف بعض المشاركين، يجب أن يؤكد لهم أن المشاركة اختيارية، وأن عدم المشاركة لن يترتب عليه أي أثر.

6.10 حفظ البيانات وحمايتها:

يجب أن يضع الباحث خطة واضحة لحفظ البيانات. وتشمل هذه الخطة حفظ ملفات الاستبانة والمقابلات في جهاز محمي بكلمة مرور، وعدم مشاركة البيانات الخام مع أي طرف غير مخول، وحذف أي معلومات تعريفية قبل التحليل، والاحتفاظ بالبيانات وفق مدة تحددها لوائح الجامعة.

كما يجب توخي الحذر عند استخدام أدوات إلكترونية لجمع البيانات أو تحليلها، والتأكد من أن روابط الاستبانة لا تجمع بيانات غير ضرورية مثل البريد الإلكتروني أو الموقع الجغرافي إلا إذا كانت هناك حاجة علمية وموافقة واضحة.

6.11 أخلاقيات كتابة النتائج والتوصيات:

عند كتابة النتائج، يجب أن يتجنب الباحث المبالغة أو التعميم غير المبرر. فإذا كانت العينة مقتصرة على 15 مشروع تخصيص في 3 قطاعات، فيجب ألا يعمم النتائج على جميع مشاريع التخصيص في المملكة إلا بحذر. كما يجب أن يوضح أن النتائج مرتبطة بالقطاعات المختارة والفترة الزمنية وحدود البيانات المتاحة.

ويجب أن تكون التوصيات مبنية على النتائج، لا على رغبات الباحث. فإذا أظهرت النتائج أهمية الحوكمة ومؤشرات الأداء في تحسين أثر التخصيص، فيمكن التوصية بتطوير مؤشرات أداء واضحة وربطها بالعقود. وإذا أظهرت النتائج تفاوت أثر التخصيص في التوظيف، فيمكن التوصية بقياس جودة الوظائف لا عددها فقط.

6.12 مصفوفة تطبيقية لأخلاقيات البحث على الرسالة:

مرحلة البحث	الإجراء الأخلاقي المطلوب	التطبيق في الرسالة
اختيار الموضوع	تحديد هدف علمي واضح	قياس أثر التخصيص لا الترويج له أو رفضه مسبقاً
اختيار القطاعات	العدالة والشفافية	اختيار القطاعات وفق توافر البيانات ووجود مشاريع فعلية
جمع البيانات الثانوية	الأمانة والتوثيق	توثيق كل رقم من رؤية 2030 أو المركز الوطني للتخصيص أو التقارير الرسمية
بناء الاستبانة	عدم الإضرار	تجنب الأسئلة التي تكشف هوية المشارك أو تضعه في حرج

مرحلة البحث	الإجراء الأخلاقي المطلوب	التطبيق في الرسالة
تطبيق الاستبانة	الموافقة المستنيرة	وضع فقرة موافقة واضحة قبل بدء الإجابة
إجراء المقابلات	السرية والطوعية	عدم تسجيل المقابلة إلا بإذن وترميز المشاركين
تحليل البيانات	الموضوعية	عرض النتائج كما هي وعدم حذف النتائج المخالفة للفرضيات
كتابة النتائج	الشفافية	التمييز بين البيانات الحقيقية والافتراضية أو التقديرية
عرض التوصيات	المسؤولية العلمية	بناء التوصيات على النتائج لا على الانطباعات
حفظ البيانات	الحماية الرقمية	حفظ الملفات بكلمة مرور وحذف المعلومات الشخصية

7. الخاتمة:

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل أساساً ضرورياً في إعداد الرسائل الجامعية، ولا سيما في مرحلة الماجستير. فالبحث العلمي لا يكتسب قيمته من موضوعه أو أدواته فقط، بل من التزام الباحث بالأمانة، والنزاهة، والموضوعية، واحترام حقوق المشاركين، وتوثيق المصادر، وحماية البيانات.

وقد بين التقرير أهمية أخلاقيات البحث في تعزيز مصداقية النتائج، وحماية المشاركين، ودعم ثقة المجتمع في البحث العلمي، وتحسين جودة القرارات المبنية على الدراسات العلمية. كما عرض المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث، ومنها الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، والعدالة، وعدم الإضرار. وناقش أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحث، مثل الانتحال، وتزوير البيانات، وتلفيقها، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح.

وفي الجانب التطبيقي، تم ربط هذه المبادئ بموضوع الرسالة: "الأثر الاقتصادي لمشاريع التخصيص على الاستثمار والتوظيف وجودة الخدمات". وتبين أن هذا الموضوع يتطلب عناية أخلاقية خاصة، لأنه يتعامل مع بيانات اقتصادية ومؤسسية، ومقابلات مع خبراء ومختصين، ومؤشرات قد تؤثر في فهم السياسات العامة. لذلك يجب أن يلتزم الباحث بالسرية، والموافقة المستنيرة، والموضوعية، وتوثيق البيانات، والإفصاح عن حدود الدراسة، وعدم نشر أي معلومات حساسة أو غير مصرح بها.

وبناءً على ذلك، فإن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في هذه الرسالة لا يعد إجراءً شكلياً، بل هو شرط أساسي لضمان موثوقية النتائج وقبولها علمياً. وكلما كان الباحث أكثر التزاماً بهذه المبادئ، كانت رسالته أكثر قوة ومصداقية وفائدة لصناع القرار والباحثين والجهات المعنية بمشاريع التخصيص في المملكة العربية السعودية.

8. المراجع :

American Psychological Association. (2017). Ethical principles of psychologists and code of conduct. American Psychological Association.

American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). American Psychological Association.

المركز الوطني للتخصيص. (2023). A brief overview of awarded projects in privatization & PPP till Q3 2023. National Center for Privatization & PPP.

المملكة العربية السعودية. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). The Belmont report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research. U.S. Department of Health, Education, and Welfare.

Office of Research Integrity. (n.d.). Definition of research misconduct. U.S. Department of Health and Human Services.

Resnik, D. B. (n.d.). What is ethics in research and why is it important? National Institute of Environmental Health Sciences.

World Conference on Research Integrity. (2010). Singapore statement on research integrity. World Conferences on Research Integrity Foundation.